الأنشطة والتقنيات البنكية المحلية

تسمح مختلف الأنشطة البنكية باستقبال الودائع من الجمهور و وضعها تحت تصرف الزبائن، وتربط البنك علاقات كثيفة مع زبائنه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين كالشركات و المؤسسات الصناعية ...الخ ، و من أهم هذه العلاقات تلك العملية التي تتعلق بفتح حساب من طرف هؤلاء الأشخاص لدى البنك.

أولا:الحسابات المصرفية.

- **تعريف الحساب:** يحتاج الشخص(طبيعي أو اعتباري) إلى ضبط علاقته مع البنك للاحتفاظ بأمواله في شكل ودائع والاستفادة من التسهيلات البنكية في شكل قروض وتتجسد هذه العلاقة في قيام الشخص بفتح حساب له في البنك الذي يختاره .ويمكن تعريف الحساب من وجهتي نظر: فمن الناحية المجردة الحساب عبارة عن رمز أو رقم تقترن به العمليات المالية أما من الناحية العملية أو القانونية عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل صاحب الحساب لتنظيم العمليات المالية القائمة بينهما.
- **الأشخاص التي يمكن لها فتح حساب لدى البنك :**

أ – الشخص الطبيعي: وهو كل فرد مهما كانت مهنته باستطاعته فتح حساب لدى البنك ، إذا كانت تتوفر فيه الشروط القانونية كالأهلية و القدرة على ممارسة الأعمال المدنية.

ب – الأشخاص المعنوية : هي تلك الأشخاص المفترضة من طرف المشرع إذ يطلق عليها الأشخاص القانونية ، و تشمل : الدولة ، الولاية، البلدية، المؤسسات الاقتصادية ، الشركات التجارية و الجمعيات . . . الخ ، إذ تتمتع بحالة مدنية و ذمة مالية.

و بإمكانها فتح حساب بشرط أن تقدم الوثائق الرسمية الدالة على شخصيتها و عنوانها ، و يعطى للبنك اسم الشخص الطبيعي المخول للاتصال بالبنك نيابة عن الشخص المعنوي مع نموذج توقيعه.

- **الشروط المتعلقة بفتح حساب لدى البنك:**

تخضع عملية فتح حساب لدى البنك للشروط التالية :

– يقوم البنك بالتحقق من هوية الزبون ، إذ يطلب منه تقديم نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة ،كما يتحقق البنك من أهليته القانونية.أما إذا تعلق الأمر بالشخص الطبيعي الذي يمارس حرفة تجارية، يجب عليه أن يقدم مستخرجا من السجل التجاري ويثبت تسجيل عمله التجاري.

– يسجل البنك فتح الحساب في (فهرس الحسابات) مع احترام فترة وقوع العملية و تقيد فيه المعلومات التالية : اسم و لقب صاحب الحساب ، عنوانه ، مهنته ، مع تسجيل رقم الحساب و تاريخ فتحه.

– يقوم بإعداد (بطاقة الإمضاء) و يسجل فيها نفس المعلومات التي تم تسجيلها في فهرس الحسابات ، و يشترط في الزبون أن يقدم نموذجا من إمضائه على بطاقة الإمضاء. و تعد هذه العملية عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة للبنك إذ لا يمكن أن يقوم بأي عملية لصالح وفائدة الزبون إلا إذا كان الإمضاء مطابقا للإمضاء الأصلي،و إن أراد صاحب الحساب أن يسمح لغيره بعمليات السحب على حسابه أو أي عملية أخرى، فعليه أن يقدم توكيلا و عندئذ يلزم الوكيل هو الآخر على وضع عينة من نموذج إمضائه على البطاقة السالفة الذكر.

– يقوم البنك أيضا بفتح بطاقة ثانية و هي (بطاقة فتح الحساب) يقيد عليها نفس المعلومات الموجودة على بطاقة الإمضاء .

و تحتوي بطاقة فتح الحساب شروط خاصة بنسبة الفائدة و مستوى القرض بدون ضمان و نسبة العمولات . . . الخ .

– يقوم البنك بإعداد (كشف البيان) المتعلق بفتح الحساب و يرسله لمصلحة الضرائب المباشرة.

– عند الإنتهاء من إجراءات فتح الحساب، يعطى لصاحب الحساب دفتر للشيكات وتتم بواسطة هذه الشيكات كل عمليات المسحوبات .

– أنواع الحسابات:

أ) حساب الصكوك أو الشيكات : و يفتح من أجل أفراد أو شخص معنوي لتلبية حاجياتهم الآنية للسيولة. إن حساب الصكوك هذا يجب أن يظل رصيده دائنا ، أي موجبا لصالح الزبون بحيث لا يستطيع أن يسحب إلا مما هو موجود فعلا.

ب) الحساب الجاري: الحساب الجاري له نفس خصائص الحساب الصكوك (حساب الاطلاع) و لكنه يفتح لفائدة التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية ، و ينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين، و من خصائصه الأساسية إمكانية أن يكون مدينا تبعا للتدفقات المالية لصاحب هذا الحساب ، و هذا يعني أن البنك يسمح له بالسحب على هذا الحساب حتى ولو لم يكن به أي رصيد.

ج) حساب التوفير: و على عكس الحسابين السابقين ، فان حساب التوفير أو (حساب على الدفتر) لا يتطلب استعمال الشيكات أثناء العمليات القائمة بين البنك و زبونه ، و على هذا الأساس فان كل عمليات السحب و الإيداع تسجل وجوبا في دفتر خاص يسلم لصاحب الحساب عند فتحه .

و هذا الحساب شخصي جدا ، حيث لا يمكن صاحبه أن يعطي أمرا لفائدة الغير إلا عن طريق التوكيل، كما يمكن لصاحبه أن يستفيد من فائدة مثلما هو الشأن في الحساب لأجل.

د) الحساب لأجل: و يتعلق بودائع لا تقل مدة استحقاقها عن شهر واحد و كلمة حساب هنا تطلق على كل عملية إيداع لوحدها، و ينتهي حساب الوديعة باستردادها في نهاية المدة و معها الفائدة أو قبل المدة المحددة و لكن من دون فائدة،

و يعطي البنك في مثل هذه الحالة إلى المودع سندا يثبت حقه و يسمى (صك الوديعة) و هو سند اسمي و شخصي يدون فيه اسم صاحب الوديعة و مبلغ الوديعة و تاريخ استحقاقها و مقدار الفائدة المتفق عليها.

ثانيا– الودائع البنكية :

تقبل الوساطة البنكية الاحتفاظ بأموال الجمهور في شكل ودائع في فترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية أو طويلة كحالة الودائع الادخارية وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد الوساطة البنكية ،وعلى هذه الودائع يتوقف الكثير من عمليات هذه الوساطة مثل منح القروض وإنشاء النقود. يمكن تعريف الوديعة البنكية بأنها الأموال المستقبلة من قبل الجمهور مع احتفاظ هذا الأخير بحق التصرف في هذه الأموال.

هذا وتميز بين وديعة تحت الطلب، و التي تُستحق في أي لحظة من الزبون المودع لها، و الوديعة لأجل، تُستحق بعد فترة زمنية محددة يتفق عليها كل من البنك و الزبون.

غير أنه، على عكس الودائع تحت الطلب، فالودائع لأجل منتجة للفوائد.

و من جهة أخرى، تستقبل البنوك ودائع الادخار التي توضع في حساب توفير مقابل فوائد سنوية. و من خلاله، يسمح للزبون إيداع و سحب أي مبلغ بمجرد تقديمه للدفتر، بحيث تحسب الفوائد على أساس الرصيد المتوسط لحساب التوفير.

ونشير، في الأخير، أن مجموع الودائع المستجمعة من البنوك تعكس أهمية نشاطها و كذا درجة الثقة الممنوحة لها .وهذه الوضعية تؤثر أكثر في بنوك الإيداع ، بحيث تعتبر الوديعة أهم مورد لها. و لهذا، فمن المستحسن أن تختلف نوعية الزبائن بحيث لا تتضمن فقط التجار و الصناع، فطبيعة نشاطهم تجعل من ودائعهم في حالة عدم الاستقرار، لذلك لابد من وجود ودائع لأفراد خواص.

هذا ويلاحظ بصفة عامة أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم ونوعية الوديعة وهذه العوامل هي :

1. العوامل المؤثرة في حجم الودائع ونوعيتها على مستوى البنك :

أ. الصورة الذهنية للبنك لدى الجهور فكلما كانت هذه الصورة طبيعية كان ذلك مدعاة لاجتذابهم .

ب. تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك فكلما زادت هذه التشكيلة ساعد على اجتذاب العملاء وزيادة درجة رضاهم .

ج. طبيعة العملاء حيث أن لكل قطاع من قطاعات العملاء احتياجاته ومن ثم فإن سعي إدارة البنك نحو تلبية احتياجات كل قطاع من شأنه المساهمة في زيادة حجم ونوعية الودائع.

د. سياسات البنك ومركزه المالي فكلما كان المركز المالي للبنك قويا وسليما كلما كان ذلك دافعا لتعامل الجمهور فيما يتعلق بحجم ونوعية الودائع .

2. العوامل المؤثرة في الودائع على المستوى القومي :

أ. الحالة الاقتصادية حيث يزداد الإقبال في حالات الرواج والعكس تماما في حالات الانكماش .

ب. تأثير الإنفاق الحكومي فكلما زاد حجم الإنفاق الحكومي كلما زاد حجم الودائع وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي من شأنه أن يخلق حالة من الرواج في الأسواق .

ج. درجة انتشار الوعي المصرفي فارتفاع مستوى هذا الوعي من شأنه أن يؤثر إيجابياً على حجم ونوعية الودائع .

د. نسبة الاحتياطي والسيولة حيث أن ارتفاع هذه النسبة والتي يلزم البنك المركزي البنوك بإيداعها لديه، من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الودائع الجديدة في البنك .